مراحل التنمية الحضرية في الجزائر: نحو مقاربة سوسيو – تاريخية

بوعزيزي بداي

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باجي مختار – عنابة، rahimakram072@gmail.com

تاريخ الإيداع:2017/01/26 **تاريخ المراجعة:** 2018/10/11 **تاريخ القبول:** 2018/12/04

ملخص

تعاني المدن الجزائرية منذ القدم من تنامي ظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة التي أثرت على مدى العقود الماضية على الوضع الجزائري، نتيجة ظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية متعاقبة كانت لها أضرارٌ كبيرة على البناء الاجتماعي واضطراب خطط التنمية واختلال في المجال الحضري. الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة في هذا المجال. ضمن هذا الانشغال المعرفي جاء هذا الإسهام العلمي مركزا بالأساس على مسار التنمية الحضرية في الجزائر لمعرفة بعض الحقائق التي رافقت هذه الظاهرة وإعاقتها عن تحسين حياة المجتمع الجزائري.

الكلمات المفاتيح: تنمية حضرية، تنمية محلية، مناطق حضرية متخلفة، مشاركة.

Stages of Urban Development in Algeria :Towards a Socio - historical Approach

Abstract

This article aims to expose the issue of the urban deficit in the Algerian city through urban development course in Algeria, because of the weight of historical, social, economic and political circumstances. If the deficit of the latter makes every urban space, it is even more accentuated in peripheral areas where most collective dwellings are located. This article focuses on the deficit of key players' involvement expected to take charge and reflecting bad urban governance by raising various dysfunctions of these inhabited areas in urban planning, and "materials of urbanity devices",

Key words: Urban development, local development, underdeveloped urban areas, participation.

Les étapes du développement urbain en Algérie: Vers une approche socio - historique

Résumé

Le présent article traite la question du déficit de l'urbanité dans la ville algérienne, à travers le parcours du développement urbain en Algérie, et ce suite à des facteurs historiques, sociaux, économiques et politiques. Si le déficit de celle-ci n'épargne aucun espace urbain, il est encore plus accentué dans les espaces périphériques où sont implantés la majeure partie des habitations collectives. Le présent article met l'accent sur le déficit d'implication des principaux acteurs censés les prendre en charge, mais engendrant une mauvaise gouvernance urbaine tout en relevant les différents dysfonctionnements de ces espaces habités en matière d'aménagement urbain, et de «dispositifs matériels de l'urbanité»

Mots - clés: Développement urbain, développement local, zones urbaines sous - développés, participation.

المؤلف المرسل: بوعزيزي بداي، rahimakram072@gmail.com

أولا: مقدمة

بمراجعة سوسيولوجية شاملة ومركزة في الوقت نفسه للظاهرة الحضرية في الجزائر وتتبع المعطيات الواقعية المرتبطة بها، يتضح أن أغلب المدن الجزائرية تعاني من تنامٍ لظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة وتداعياتها خلال العقود الأخيرة بفعل عوامل كثيرة مرتبطة بخصوصية الحالة الجزائرية، لاسيما من جانب الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتأزمة المتعاقبة تاريخيا، الدالة بشكل قوي على تناقضات البناء الاجتماعي واضطراب الخطط التنموية المتعاقبة[1]، والتي لم تحقق الأهداف المرجوة منها على أرض الواقع. وفي هذه السياق تتجه هذه المساهمة العلمية معرفيا ومنهجيا –وفي حدود المجال المتاح لها–إلى تتبع مسار التنمية الحضرية في الجزائر بغرض تلمس سوسيولوجيا بعض الحقائق التي اقترنت بهذه الظاهرة، والمساعدة على تعقلها بشكل أفضل.

ثانيا: مراحل سياسة التنمية الحضرية في الجزائر:

لقد أكدت الشواهد التاريخية والأثرية أن الظاهرة الحضرية في الجزائر، هي ظاهرة تاريخية في المجتمع عرفت قبل مجيء الاستعمار حيث كانت محطة لكثير الدول والحضارات، فهي قديمة قدم حضارة البحر الأبيض المتوسط، ذلك أنه قد وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلفت خصائص هذه المستوطنات الحضرية من زمن إلى آخر حسب اختلاف السكان الذين شيدوها وعاشوا فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش فيها. وإذا كان الوسط الحضري المديني مميزا عن الأوساط الريفية المجاورة إلا أنه من المؤكد أن المقيمين في هذه المستوطنات استطاعوا أن ينتقلوا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة ومتخصصة وحرفية وتجارية.

وبهذا فقد مرت الجزائر بحياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل من الأجناس البشرية التي عاشت فوق أرضها، متمثلة في خلايا لمدن تطور بعض منها وتواصل، في حين اندثر البعض الأخر وانقرض نتيجة لتاريخ مليء بالحروب[2] والاضطرابات تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى، ونتيجة لتعاقب هذه الأجناس البشرية على هذا الجزء من المغرب العربي بدءا بالغزو الروماني، فالاجتياح الوندالي، ثم البيزنطي إلى الفتوحات الإسلامية وتعاقب الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي[3].

وكان لهذه التشكيلات بسياساتها وثقافتها وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني بالجزائر. إذ ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر.

وبالتالي فإن مختلف الإشكالات التي أضحت تعاني منها المدينة الجزائرية هي الواقع ذات علاقة بشكل أو بآخر بهذه الحياة الحضرية المتنوعة التي مرت بها الجزائر عبر تاريخ طويل من الأجناس البشرية التي عاشت فوق أرضها، وبشكل أكثر بالموروث الاستعماري الذي عمل على تقويض الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، بالإضافة إلى بعض العوامل الداخلية الأخرى، لعل أهمها التزايد الديمغرافي لسكان الجزائر في العقود الأخيرة، وارتفاع معدل الهجرة الريفية نحو المدن وارتفاع معدل البطالة والفقر وتفاقم مشكلات التهيئة العمرانية وبروز الأحياء التلقائية فضلا عن فشل سياسات الدولة الحديثة التي ظلت تتميز بطابعها القطاعي الجزئي الأحادي البعد. بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى كضعف وتيرة النمو الاقتصادي، وسياسية التقويم الهيكلي التي زادت من تعميق الاختلالات البنيوية في المجتمع الجزائري وتأزيم الوضعية الاجتماعية على حساب التطلع إلى تنمية اقتصادية مجهولة الأفق، والتي لم ينل منها الإنسان الجزائري سوى الفقر والبطالة والتهميش والإقصاء.

ومن ثم فإن الهجرة الريفية المتواصلة باستمرار حول مدننا كما بينت إحصائيات سنة 1987 أن نسبة التحضر وصلت إلى 49% من مجموع السكان بعد ما كانت تقدر بـ 5% في بداية القرن 19 ترتب عنها إحداث شرخ كبير في القيم الحضرية مما انعكس على العلاقات الاجتماعية داخل هذه المناطق ومع تدنٍ في العلاقات الجوارية بالمدن نمت نسب الجريمة والانحراف والانتحار وعدم الحفاظ على البيئة والمساحات الخضراء وتفاقم أزمة السكن وانتشار البطالة.

فالقراءة السوسيولوجية لواقع المجتمع المحلي في الجزائر تبين لنا على أن هناك تفاوتا كبيرا ومفجعا بين المدينة والريف نتيجة للسياسات التنمية الخاطئة للمشاريع الاقتصادية الأمر الذي زاد في وتيرة الهجرة الريفية نحو المدينة إذ انعكست حالة البؤس ونمط الحياة المتدهورة على العلاقات الاجتماعية والبنيات الثقافية والقيم على مستوى الحضر، نجم عنه ترييف المدينة حيث استفحلت السلوكيات الريفية في كثير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعموما يمكن القول إن سياسة التحضر في الجزائر ظهرت في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية غير طبيعية وليدة حقبة تاريخية طويلة غنية بالمتغيرات والتطورات داخل النسيج الاجتماعي مرت بعدة مراحل سواء في نموه أو تقهقره سنتطرق اليها كما يأتي:

1- **المرحلة الأولى (1830-1909)**: وهي مرحلة اتسمت بتكثيف الغزو الفرنسي للجزائر عبر توسيع الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي العروش والقبائل المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية حيث قامت الحكومة الفرنسية بإصدار عدة قرارات حكومية يتم بمقتضاها مصادرة الأراضي الخصبة وتسليمها للمستوطنين الأوروبيين[4] من أهمها قرارات ومراسيم لمصادرة أراضي الأوقاف، والقبائل رقم 1832، 1844، قرار 31جويلية 1864 لمصادرة أراضي قبائل الرحل، وقانون نزع الأرض ومصادرتها لسنة 1871 وقانون وارنز لسنة 1873 الذي صادرت فرنسا بمقتضى هذا القانون 700.000 2 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة فضلا عن القوانين الجديدة التي سنتها الإدارة الاستعمارية سنة 1887، 1897، 1927 أدت إلى فوضى كبيرة داخل المجتمع القبائلي وافتقاره واستئصال أراضه ترتب عنه نزوح كبير نحو المدن، فضلا عن إقامة المستوطنات والأحياء الأوربية الجديدة بمحاذاة المدن الجزائرية العتيقة وتزويدها بالمرافق العامة والهياكل الأساسية من طرق برية، وسكك حديدية شيدت بأيادي جزائرية مستجلبة من الأرياف مع إهمال كلي للمناطق الريفية مما أدى إلى التوسع في الهوة بين الأقاليم وإحداث الفوارق الشاسعة بينها تسبب في تدهور الحياة الاجتماعية للسكان وحرمانهم من الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والعمل مما جعل المواطنون في الريف يتوافدون بأعداد كبيرة على المراكز العمرانية بحثا عن العمل في الموانئ وورشات البناء[5].

وفي الأماكن الأولى التي توجد بها المواد الأولية من معادن متنوعة على رأسها الحديد والفوسفات وثروات طبيعية أخرى، وينتهي حيث تتواجد الموانئ، وذلك بهدف ربط الجزائر بفرنسا في مجال تصدير واستيراد المواد الأولية الخام الموجودة بها مقابل نقل المنتجات الصناعية الفرنسية لها[6].

وضمن كل هذه الظروف الاستعمارية بقي أغلب الجزائريين خلال هذه المرحلة يعيشون في الأرياف بما تتميز به من أوضاع صعبة ومتدهورة في جميع المجالات[7]، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى النزوح باتجاه المراكز الحضرية بالمدن والعمل في إطار مهن صعبة ومنهكة كشق الطرق عبر الجبال وحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وغيرها من المهن الشاقة وقد كان لعملية الاستقطاب والاستغلال هذه تأثير كبير في تأزم الوضعية

المعيشية للسكان الجزائريين في المناطق الريفية، الأمر الذي دفع بالأغلبية إلى الهجرة نحو التجمعات الحضرية والاستقرار في أكواخ من القصدير على أطراف المدن.

وترتب عن ذلك حدوث فوارق كبيرة بين المدن والأرياف وافتقارها لأبسط شروط الحياة من عناية صحية وتعليمية وانعدام فرص العمل مما جعل السكان يتوافدون بكثرة على المراكز العمرانية طلبا للرزق.

إن هذا المخطط المنتهج من طرف السياسة الاستعمارية أدى إلى تدهور الحياة الاجتماعية وانحطاطها إلى درجة البؤس حتى يتمكن من إبعادهم وإبادتهم، وقد ظلت الأغلبية الساحقة من السكان يعيشون في الأرياف بأوضاعهم المتدهورة والمزرية في جميع المجالات الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى النزوح نحو المناطق الحضرية للعمل في الأشغال الشاقة، ولجوئهم إلى إنشاء حزام من البيوت الهشة للإيواء بأمر من الإدارة الاستعمارية والعمل على تقهقر المجتمع الحضري الجزائري لصالح توسع الحياة الريفية المبرمجة من طرف المحتل على مستوى محيط مدنه التي أنجزها على النمط الأوروبي كي تكون في خدمته وربطها بدولته كما لجأ الى نهب ثروات المجتمع الزراعية والمعدنية .

2- **المرحلة الثانية (1910-1953):** وهي مرحلة اتسمت بالاضطرابات وكثرة الحروب والاحتقانات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية العالمية التي انعكست سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري[8]، حيث انتشر في هذا الصدد الفقر بشكل كبير بين أوساط الجزائريين بفعل تراجع المحصول الزراعي الفرنسي -لاسيما في مجال الحبوب-وتعويضه بالمحصول الزراعي المحلي الجزائري. وما هو ملاحظ في هذا السياق هو أن هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المرهقة للمجتمع الجزائري، فضلا عن الظروف السياسية المتدهورة، امتدت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما دفع بسكان الأرياف إلى الهجرة نحو فرنسا أو المراكز الحضرية بالمدن أملا في إيجاد ظروف معيشية أفضل، واستمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما عرفت هذه الفترة تكريس أنماط عمرانية ومعمارية دخيلة على المجتمع الجزائري بهدف إعادة تشكيل وتطوير بنية المدن التقليدية التي كانت سائدة قبل المستعمر لأغراض اقتصادية وعسكرية خاصة بعد تجسيد قانون توسيع المدن وتطهيرها وتولي القوات العسكرية عملية المراقبة والتحكم في السياسة العمرانية[9]، لكي تضاهي السياسات المطبقة على المدن الفرنسية والعمل على تحديث العمران الجزائري بخلق مدن جديدة أو إدخال اللمسات والتغييرات على المدن القديمة.

3- **المرحلة الثالثة (1954 -1965):** وهي مرحلة شهد فيها المجتمع الجزائري اندلاع ثورة التحرير، وما رافق ذلك من زيادة معتبرة في معدلات النمو الحضري خلالها (ثورة التحرير) إذ ارتفع سنة 1954 بنسبة 27.4% ليصل سنة 1959 إلى نسبة 29.6%، واستمرار ذلك خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال. وقد ارتبط ذلك بهجرة عدد كبير من سكان الأرياف نحو المدن نتيجة تطبيق سياسة التشريد والأرض المحروقة وانعدام الأمن وعمليات التشريد والطرد والتقتيل الجماعي المبرمجة التي طالت فئات عريضة من المجتمع، وكذا سياسة المحتشدات وإنشاء التجمعات السكانية المحروسة بهدف خنق الثورة وإعداد القبضة الحديدية لمراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن الالتفاف بالثورة التحريرية، واستمرت الهجرة الكبيرة نحو المراكز الحضرية حيث شكلوا أحياء قصديرية على هامشها، مما ساعد على ارتفاع نسبة التحضر والنمو السكاني في المدن، كما شهدت الجزائر إبان هذه الفترة الاستعمارية تقسيمات إدارية إلى غاية 1956 كانت هناك ثلاث ولايات وبلديات حضرية وشبه حضرية كانت مخصصة للمعمرين وبلديات مختلطة تضم القرى والمداشر المكتظة بالسكان، وبلديات الأدجان.

وعليه فمعدل النمو الحضري وصل في الفترة الممتدة بين 1954 و1966 إلى حدود 30% سنويا، بسبب العوامل الأمنية وكذا عودة اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب واستقرارهم في المدن بعد الاستقلال وكذا بفعل بقاء حظيرة سكنية شاغرة في المدن كان يشغلها المعمرون الفرنسيون[10].

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أنه لم تكن هناك سياسة عمرانية واضحة المعالم تمس جميع أنحاء البلاد، لأنها ارتبطت بالمستعمر الفرنسي حيث لجأ الاستعمار الفرنسي إلى تفكيك البناء العائلي للأسرة الجزائرية خاصة في المناطق الريفية وقام بتغيير النمط القيمي الذي كان سائدا في الريف كالإنتاج الرعوي الذي يعتبر رابطا أساسيا في تجمعات السكان واستقرارهم، وفتح أمامهم النزوح الريفي نحو التجمعات الحضرية والإقامة حول ضفاف المدن في ظروف حياتية شبيهة بالحياة البدائية أطلق عليهم بالسكان الهامشيين وعلى إثرها قام المستعمر الفرنسي بتدمير وحرق أكثر من 800 قرية فلاحية ونتيجة لذلك وصل عدد النازحين إلى 810000 نسمة سنة 1954 هذه الهجرة المتزايدة زادت من ارتفاع عدد السكان داخل المناطق الحضرية أدت إلى تفاقم الوضع الأمني للمستعمر على الأحياء الهامشية وعدم التحكم فيها نتيجة تصاعد الثورة بهذه الأخيرة علاوة على ذلك السياسات الوحشية الممارسة على سكان الأرياف التي أدخلت عليها بعض التحويرات لأسباب أمنية خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1957 – 1959 والتي عرفت بمشروع قسنطينة سنة 1958 الذي يتضمن سياسة عامة لتنمية الجزائر، من بينها أهداف كامنة تتعلق بالإدماج الاقتصادي والسياسي والثقافي للشعب لجزائري حيث سطر إعادة إسكان مليون نسمة خلال 5 سنوات في المدن والقرى.

توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين المسلمين لتشغيل عدد كبير من الجزائريين. خلق 400 ألف وظيفة جديدة، توفير مقاعد دراسية لثلثي البنات والبنين، وبناء المدارس والمراكز الصحية وغيرها من التجهيزات الاجتماعية، وإقامة قاعدة للصناعة الثقيلة وأخرى للصناعة الخفيفة[11].

ومن ثم فإن الأسباب السياسية والأمنية التي عايشتها الجزائر في هذه المرحلة كان لها أثر كبير على الناحية العمرانية من ظهور المناطق التقليدية والقصديرية على حواف الحياء الأوربية فهذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كانت لها انعكاسات خطيرة على الأبنية السسيو–ثقافية ليس على المدينة فحسب بل على المناطق الريفية التي تسود فيها مختلف مظاهر الحياة المتخلفة وهذا من أجل توسيع دائرة التفكك في النسيج الاجتماعي والاقتصادي وترغيم سكان الأرياف على الهجرة إلى المدن وجعلها مرتبطة بالغرب وهذا ما خلق نموذجا من الحياة الحضرية مشوها مازال مطروحا إلى يومنا هذا.

4- المرحلة الرابعة (1966– 1976): وهي مرحلة التخطيط الاقتصادي والإصلاح الزراعي، حيث تبنت الدولة الجزائرية مع بداية السبعينيات مخططات وأيديولوجيات تنموية مكثفة وموجهة بواسطة مؤسسات حكومية في ما يطلق عليه بسياسة التوطين الصناعي، حاولت من خلالها تنمية وإعادة بناء البلاد في عهد الرئيس الراحل <<هواري بومدين>> بهدف دفع عملية التصنيع وهذا من خلال المخطط الثلاثي 1967–1969الذي تميز بتكثيف الاستثمار في قطاع المحروقات والعمل على إقامة صناعة ثقيلة وتأميم الشركات البترولية الفرنسية سنة 1971، مع تبنٍ في المقابل نهجا إصلاحيا جديد ا في مجال الزراعة بدأ بتأميم الأراضي وإقامة التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الاشتراكية. ولقد لعبت سياسة التركيز على عملية التصنيع بالمدن وتوجيه معظم الاستثمارات لتنمية المناطق الحضرية دون الاعتناء بالجانب الفلاحي والسكن بحيث لم يخصص لهذا الأخير في هذا المخطط إلا نسبة 2.72% من الاستثمار[12] وتطور العمل المأجور ودخول المرأة إلى ميدان العمل مع تحسن الحياة الاجتماعية لسكان الحضر كل هذه العوامل كان لها دور كبير في جذب واستقطاب نسبة كبيرة من سكان الأرياف نحو المراكز الحضرية بحثا عن العمل في المصانع بالمدن، كما أصدرت الحكومة في هذه الفترة مجموعة من القرارات المتضمنة للتقسيم الإداري سنة 1974 حيث أصبح عدد الولايات 31 ولاية و160 دائرة و704 بدية، وفي سنة 1984 طرأ تغيير آخر على الخريطة الإدارية للجزائر فارتفع عدد الولايات إلى 48 ولاية و1541 بلدية و742 دائرة كما عززت الإدارة الجزائرية سنة 1979 بنظام الدوائر الحضرية، لكن هذا النظام ألغي سنة 1998 بقرار من المجلس الدستوري حيث تمت العودة بالجزائر العاصمة إلى نظام الولاية عام 2000 بحيث استعملت الهيكلة الإدارية في الجزائر

كوسيلة لتهيئة التراب الوطني والتحكم أكثر في تسيير وتنمية التراب وتوزيع الاستثمارات بشكل عادل وتوجيه مواقع التجهيزات الاقتصادية والأنشطة البشرية وأماكن استيطانهم، كان هذا العمل ضمن المخطط الرباعي الأول من سنة 1970 إلى سنة 1973، والمخطط الرباعي الثاني من سنة 1974 إلى سنة 1977 لأحداث التوازن الجهوي وتنفيذ البرامج والمشاريع الصناعية الكبرى لدفع عجلة التنمية في مختلف أنحاء البلاد فضلا عن ذلك المخططات الولائية والبلدية، فسياسة التركيز على عملية الاستثمارات في مجال التصنيع وتهميش الزراعة تسبب في تحريك إعداد كبيرة من السكان إلى الأقطاب الصناعية الجديدة التي توطنت بالقرب من المدن الكبيرة بحثا عن العمل وتحسين الظروف الاجتماعية لأن الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال لم تعمل على إصلاح الاقتصاد الذي تركه المستعمر هشا بل لجأت إلى نماذج اقتصادية وسياسية ذات أيديولوجيات متعددة لم تعد بالنفع على المجتمع الجزائري فزادت الهوة بين المناطق الريفية والمتحضرة مما كانت له انعكاسات على عملية التنمية والمشاريع المحلية على مستوى الوطن لأن المسؤولين لم يهتموا بتلك الاختلالات ومعالجتها وإيقاف النزيف البشري[13].

5- المرحلة الخامسة (1977- 1987): وهي مرحلة اتسمت بكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وتفاقم البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية على تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة وارتفاع كثيف لمعدلات النمو السكاني بالمدن الصناعية الكبرى صاحبه انتشار بعض مظاهر التخلف والبؤس كالأحياء القصديرية التي شملت الكثير من المدن الجزائرية والتي كانت عاملا هاما ساهم في تفاقم أزمة السكن وانتشار البطالة، وقد ألحق هذا الوضع ضررا مستعصيا بتوازن شبكة المدن وخلق أمام التخطيط الحضري والسياسة الوطنية والمحلية المتعلقة بالتوازن الجهوي بين النمو الحضري والريفي وبين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة- صعوبات جمة أمام عملية التنمية الاجتماعية- الاقتصادية.

ومع بروز أزمة السكن والاختلال بين العرض والطلب، دفع الهيئات العمومية للاهتمام بقطاع التعمير والبناء حيث ركزت على المخطط العمراني الرئيسي (PUD) الذي يحدد المناطق الحضرية المزمع تهيئتها أو تعميرها لضمان التحكم في توسع المدينة وتوجيهه[14] وهذا من أجل التخفيف من أزمة السكن الحادة.

ومن خلال ذلك يتجلى لنا أن هذا التركيز السكاني وتضخم المدن الكبرى سيتواصل إذا ظلت سياسة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المتوازنة غائبة عن اهتمام السلطة، وستتردى أكثر الخدمات الحضرية بالمدن كما ستبقى أغلب المراكز الحضرية تفتقد إلى الجانب الجمالي والبيئي بفعل تراكم نتائج التنمية المنتهجة في ظل النظام الاشتراكي الذي يرتكز على مبادئ وأدوات وقوانين تشدد المركزية في التخطيط والتنفيذ[15].

6- المرحلة السادسة (1988-1998): في ظل الاضطرابات الاجتماعية العنيفة وأجواء الصراع التي ألقت بظلالها على المجتمع الجزائري خلال هذه المرحلة، لاسيما من جانب تنقل السكان إلى المراكز الحضرية الأكثر أمنا، وكذا في ظل تلكؤ سياسات الدولة في تحقيق تنمية اجتماعية – اقتصادية متوازنة في المجال الحضري، ومع بداية تراجعها أيضا في التدخل كفاعل مباشر في التنمية الاقتصادية والشروع في تطبيق سياسة التقويم الهيكلي وفتح المجال لفاعلين محليين في إطار القطاع الخاص والمجتمع المدني، أصبحت الجزائر أمام تحديات جديدة خارجية يفرضها عليها وضع ما يعرف بـ <<العولمة>>، فضلا عن التحديات والمشكلات الداخلية التي تعطل عملية النهوض بالتنمية المحلية في المجال الحضري كتوسع العمران اللاشرعي حول أي/ في داخل المدن، ما أدى ذلك إلى طرح المشكلة بحدة من أجل بناء سياسة وطنية قويمة وطموحة لإعداد وتهيئة وتنمية المجال الحضري، ومن ثمة صياغة استراتيجية جديدة لإعداد واستثمار المجال. وفي هذا الإطار "فقد جاء القانون 92 / 1990 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 بمخطط جديد سمي بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U)، وهذا لتعزيز قدرة التخطيط العمراني على التحكم في ظاهرة التعمير-بعد فشل تجربة المخططات العمرانية التوجيهية (P.U.D) -ولكن المقارنة بين المخططين أوضحت بأن التغييرات التي جاء بها المخطط الجديد لم تتمكن من معالجة أهم عيب فيه وهو طابعه الإستاتيكي (Aspect statique) غير القادر على مواجهة حركية التعمير،

وهذا بالرغم من المحاولات الجادة في هذا الاتجاه. وفي الحقيقة لا يمكن أن نغفل بأن المخطط العمراني للتهيئة والتعمير لا يشكل سوى اقتباسٍ للرسيمة التوجيهية للتهيئة والتعمير (S.D.A.U) المعتمدة قي فرنسا منذ 30/ 12/ 1967 مع بعض التعديلات الطفيفة "[16].

وعليه يمكن القول في هذا السياق بأن سياسة التنمية الحضرية (الوطنية والمحلية) التي اعتمدت في هذه المرحلة كانت تستهدف القضاء على السكن العفوي أو الفوضوي في المراكز الحضرية الكبرى وإعادة الاعتبار للوظائف الحضرية وتجانسها داخل التجمعات السكانية، إضافة إلى اعتماد نمط معماري خاص ينسجم وثقافة المجتمع، وهذا النهج التنموي في المجال الحضري تم في بعض الأحيان بالتنسيق مع هيئات دولية كـ<<البنك الدولي>>، إلا أن هذه السياسة التنموية المنتهجة في المجال الحضري لم تستطع تحقيق هذه الأهداف، نظرا للمعوقات التي واجهتها لاسيما تلك المرتبطة بالثقافة والتشريع والعقار.

7- المرحلة السابعة (1999-2009): إن ما يمكن أن نقف عليه بشكل رئيس في سياسة التنمية الحضرية خلال هذه المرحلة التي كثر فيها الحديث بالجزائر عن ضرورة العودة إلى <<الاستقرار الاجتماعي والتهدئة المجتمعية العامة>>، هو تبني الدولة لبرامج إنمائية تستهدف تحسين الوضعية الاجتماعية والإطار المعيشي للمواطن ومحاولة محاصرة الفقر والبطالة وتعزيز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والحد من انتشار الأحياء الهامشية/ المتخلفة بالمدن. وعلى رأس هذه البرامج <<برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي>> الذي" يمتد على الفترة (2001– 2004) ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و(كذا) لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، والنقل والمنشآت، ولتحسين المستوى المعيشي، والتنمية المحلية وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه (البرنامج) يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

فهي (أنشطة) تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي "[17].

وفي هذا الصدد فقد تم التأكيد في هذا البرنامج المقدر، ولاسيما في مجال التنمية المحلية، على أهمية تكفل الدولة بالانشغالات المحلية في مختلف المجالات، والعمل على التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين. ومن هذا المنطلق نجد من الناحية النظرية:

-أن البرنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

-أن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية)، والماء (AEP تطهير) والمحيط، وكذلك (المشاريع) الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال، تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها (العنف).

-ويستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبرا عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية"[18].

ففي إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية التي خصص لها غلاف مالي قدر بـ 210,5 مليار دج، شدد <<برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي>> على جانب <<التجهيزات الهيكلية للعمران>> بهدف" تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة (البنى التحتية للموارد المائية، البنى التحتية للسكك الحديدية والأشغال العمومية) (فضلا عن) حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية"[19]، خاصة مع تزايد سكان المدن ليس في الجزائر فحسب، وإنما كظاهرة اجتماعية في العالم. ويمكن الاستدلال على تزايد سكان المدن إذا تتبعنا نسبة سكان الحضر في العالم الحديث، حيث أصبح سكان المدن يزيد بمعدلات تتجاوز بشكل كبير معدلات النمو السكاني العالمي، ذلك أنه قدر عدد سكان الحضر في بداية القرن 19 بما يعادل 22 مليون نسمة، وارتفع ذلك العدد إلى 700

مليون نسمة في منتصف القرن 20، ما يفيد بأن أكثر من ربع سكان العالم يعيشون في مراكز عمرانية حضرية، والجزائر لا تشد عن ذلك.

على أن ما يمكن تسجيله في هذا السياق هو أن النتائج المتوخاة من هذا البرنامج تبدو خافتة ولا تتلاءم مع ما كان يتعين أن ينجز في الواقع. وثمة بعض التفسيرات لغياب أو تدهور عمليات التنمية والإصلاح في المجال الحضري هنا، منها ضعف الأسس الثقافية والقيمية للتنمية بصفة عامة، والتنمية الحضرية المحلية بصفة خاصة، مثل العقلانية والرشاد والإيمان بدور الفرد والفئات الاجتماعية المختلفة في المشاركة في التدبير المحلي وتنمية الوسط الحضري عبر مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية.

ثالثا: خاتمـــة

بناء على ما تقدم من حيثيات، يمكن القول بأن التنمية الحضرية في الجزائر تأثرت بالظروف الاستعمارية، فضلا عن العديد من المشكلات[20] المرتبطة بالاختلال المتزايد بين النمو العمراني السريع وغير المخطط[21] وقلة الإمكانات المادية بعد الاستقلال بسبب التوافد الكبير والمستمر للسكان من المناطق الريفية والقرى وتمركزها في المدن الكبيرة بحثا عن حية أفضل، ما خلق تجمعات سكانية جديدة حول المدن كانت وراء تقلص فرص التشغيل وتفاقم المشاكل الحياتية المرتبطة بالإسكان والتلاؤم الاجتماعي التي كانت وراء انتشار بؤر التوتر الذي أدى إلى فقدان السيطرة الأمنية في كثير من الأماكن الحضرية. ومن هنا فالدولة مطالبة اليوم بوضع خطط جديدة للتقليل من حدة هذا الاختلال والتحكم في التجمعات السكانية الجديدة بتقسيمها إلى وحدات إدارية مستقلة مع تهيئة مجالها الحضاري والخدماتي والاقتصادي للتخفيف من الأعباء المركزة على المدينة، والعمل على تحقيق التوازن بين السكن الحضري والطلب المتزايد من طرف المواطنين لتقليص الاحتقان.

- المراجع:

1- خلف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري. دار الثقافة للنشر، عمان، 2002، ص 59.

2- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة؛ المجتمع الحضري. ط4، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1886، ص 171.

3- البشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 11-15.

4- محمد بو القشور، الهجرة الريفية ووضعية السكن بمدينة قسنطينة، ماجستير في علم اجتماع التنمية معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1987-1998، ص 34.

5- البشير التيجاني، التحضير والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق، ص 19.

6- انظر في هذا الصدد:

C- Benoist-Lucy.j.Généreux: Institution et vie politique.in: Enjeux du monde (Panorama économique mondial), Paris, ED. Hachette, 1988, p 357 – 359.

- البشير، التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. مرجع سابق، ص ص 16 و22.

7- عبد الله شريط، المشكلة الأيديولوجية وقضايا التنمية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 198، ص ص 51 – 52.

8- انظر في هذا الصدد:

- GALLISSOT (René): Maghreb Algérie, Classes et Nation. Tome 2, Paris, Arcantere, 1985, p 32.

- أحمد، الخطيب، الثورة الجزائرية. ط 1، بيروت، دار العلم، 1958، ص 144 – 145.

9- ذيب بلقاسم، أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني، رسالة دكتوراه دولة في الهندسة المعمارية، جامعة قسنطينة، 1997-1998، ص 124.

10- انظر في هذا الصدد:

- محمد، بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 44.

- إدريس، بولكعيبات، <<تجربة الجزائر في التنمية؛ قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد>>، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 17، جوان 2002، ص 115.

- Boukhabza M'Hamed: Rupture et transformation sociales en Algérie, volume1, Alger, O.P.U, 1989, p 315.

-Viratelle.G: l'Algérie Algérienne. Paris, les éditions ouvrières, 1970, p 96.

11- ذيب بلقاسم، المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، رسالة ماجستير في العمران، جامعة قسنطينة، دون طبعة سنة 1995، ص 27.

12- حويتي أحمد، سياسة التصنيع في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون طبعة، دون سنة، ص 214.

13- حسين، خريف، تكيف المهاجرين الريفيين في المدينة (مدخل اتصالي). رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 17. (غير منشورة).

14- ذيب بلقاسم، المجال العمراني والسلوك الاجتماعي مرجع سابق، ص 132.

15- انظر في هذا الصدد:

– البشير، التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. مرجع سابق، ص 30.

– حسين خريف: تكيف المهاجرين الريفيين في المدينة (مدخل اتصالي). مرجع سابق، ص 17.

– إدريس بولكعيبات: << تجربة الجزائر في التنمية؛ قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد>>، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، مرجع سابق، ص 121.

– محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري). الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د ت، ص 84.

16- خلف الله (ب)، وتاشريفت (ع)، <<التعمير العفوي بين الرفض والإدماج>>، مجلة علوم وتكنولوجيا، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 06، د.س، 2008، ص 2.

17- عبو عمر، وعبو هودة: <<جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة>>، مداخلة مقدمة ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 16 –17 ديسمبر 2008، ص 3 نقلا عن:

- Services du chef du gouvernement: Le plan de la relance économique 2001 – 2004. Le composantes du programme, p 4.

18- المرجع نفسه: ص 5.

19- المرجع نفسه: ص 5 – 6.

20- مالك إبراهيم صالح ومحمد جاسم العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، دار الحكمة، الموصل، 1990، ص 546.

21- عباس محمد إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضارية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 15.